الأمم المتحدة

A/C.5/54/SR.28

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

Distr.: General
30 May 2000
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة ويترلي ..... (استراليا)

ثم: السيد درويش (نائب الرئيس) ..... (مصر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

(ج) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات

(د) إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات

(هـ) تعيين أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة

(و) تعيين عضو في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-28312 (A)
0028312

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ٩: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (تابع)

الباب ١٠: أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية (تابع)

الباب ١١ ألف: التجارة والتنمية (تابع)

الباب ١١ باء: مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة الصحة التجارة العالمية (تابع)

الباب ١٢: البيئة (تابع)

الباب ١٣: المستوطنات البشرية (تابع)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ١٧ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الهيئات

(أ) **تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية** (A/54/101/Rev.1؛ A/C.5/54/5)

١ - **الرئيسة:** قالت أنه وفقا لما ورد في الوثيقة A/54/101/Rev.1، ستنتهي مدد عضوية خمسة من أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وتتضمن الوثيقة A/C.5/54/5 أسماء الأشخاص الخمسة الذين رشحتهم حكوماتهم لملء الشواغر الناتجة عن ذلك. وأضافت قائلة إنه بما أن عدد المرشحين المنتمين للمجموعات الإقليمية الأربع، وهي مجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة دول أوروبا الشرقية، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، مساو لعدد الشواغر التي تخص كل مجموعة، فإنها ستعتبر أن اللجنة ترغب في توصية الجمعية العامة بتعيين المرشحين الخمسة الذين أيدتهم مجموعاتهم الإقليمية في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٢ - وأوصي بتعيين السيد بيرو (فرنسا)، والسيدة غويكوتشيا إستينوز (كوبا)، والسيد كوزنيتسوف (الاتحاد الروسي)، والسيدة شيرياوس (الولايات المتحدة الأمريكية)، والسيد تشونغوي (الكاميرون) في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

(ب) **تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات** (A/54/102؛ A/C.5/54/6)

٣ - **الرئيسة:** قالت إنه وفقا لما ورد في الوثيقة A/54/102، ستنتهي مدد عضوية ستة أعضاء في لجنة الاشتراكات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وتتضمن الوثيقة A/C.5/54/6 أسماء الأشخاص الستة الذين رشحتهم حكوماتهم لملء الشواغر الناتجة عن ذلك. وأضافت قائلة إنه بما أن عدد المرشحين المنتمين للمجموعات الإقليمية الأربع، وهي مجموعة الدول الآسيوية ومجموعة دول أوروبا الشرقية، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، مساو لعدد الشواغر التي تخص كل مجموعة، فإنها ستعتبر أن اللجنة ترغب في توصية الجمعية العامة بتعيين أو إعادة تعيين المرشحين الستة الذين أيدتهم مجموعاتهم الإقليمية في لجنة الاشتراكات لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٤ - وأوصي بتعيين السيد غورغيل دي ألنشار نيتو (البرازيل)، والسيد جو كويلين (الصين)، والسيد ماريف (الاتحاد الروسي)، والسيد مرون (اسبانيا)، والسيد بارك هاي - يون (جمهورية كوريا)، والسيد سيسي (إيطاليا) في لجنة الاشتراكات.

(ج) **تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات** (A/54/103؛ A/C.5.54/7)

٥ - **الرئيسة:** وجهت الانتباه إلى الوثيقتين A/54/103 و A/C.5/54/7، اللتين يبلغ فيهما الأمين العام الجمعية العامة بالحاجة إلى تعيين مراجع الحسابات العام، أو المسؤول الذي يحمل لقبا مكافئا لذلك، من إحدى الدول الأعضاء لملء الشاغر الذي سينشأ في عضوية مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وبترشيح حكومة جنوب أفريقيا مراجع الحسابات العام لجمهورية جنوب أفريقيا لملء هذا الشاغر. وأضافت قائلة بما إنه ليس ثمة سوى مرشح وحيد، فإنها ستعتبر أن اللجنة ترغب في توصية الجمعية العامة بتعيين مراجع الحسابات العام لجمهورية

جنوب أفريقيا في مجلس مراجعي الحسابات لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

٦ - وأوصي بتعيين مراجع الحسابات العام لجمهورية جنوب أفريقيا في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

(د) إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات(A/54/104؛ A/C.5.54/8)

٧ - **الرئيسة:** قالت إنه وفقا لما ورد في الوثيقة A/54/104، ستنتهي مدد عضوية ثلاثة أعضاء في لجنة الاستثمارات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ووجهت الانتباه إلى الوثيقة A/C.5/54/8، التي يعرض فيها الأمين العام أسماء الأشخاص الثلاثة الذين عينهم لملء الشواغر الناتجة عن ذلك لكي تقرها الجمعية العامة. وأضافت قائلة إنه بما أن عدد المرشحين مساو لعدد الشواغر، فإنها ستعتبر أن اللجنة ترغب في توصية الجمعية العامة بإقرار تعيين الأشخاص الثلاثة الذين عينهم الأمين العام في لجنة الاستثمارات لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٨ - وأوصي بتعيين السيدة بوفيتش (الولايات المتحدة الأمريكية)، والسيد أوهتا (اليابان)، والسيد ستورمانث دارلينغ (المملكة المتحدة) في لجنة الاستثمارات.

(هـ) تعيين أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة

(A/C.5/54/9؛ A/54/105)

٩ - **الرئيسة:** قالت إنه وفقا لما ورد في الوثيقة A/54/105، تنتهي مدة عضوية اثنين من أعضاء المحكمة الإدارية للأمم المتحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وتتضمن الوثيقة A/C.5/54/9 اسمي الشخصين اللذين رشحتاهما حكومتاهما لملء الشاغرين الناتجين عن ذلك. وأضافت قائلة إنه بما أن عدد المرشحين مساو لعدد الشواغر، فإنها ستعتبر أن اللجنة ترغب في توصية الجمعية العامة بإعادة تعيين المرشحين في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

١٠ - وأوصي بتعيين السيد باربوذا (الأرجنتين) والسيد غاباي (إسرائيل) في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة.

(و) تعيين عضو في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/53/112؛ A/C.5.43/10)

١١ - **الرئيسة:** وجهت الانتباه إلى الوثيقتين A/53/112 و A/C.5/54/10، اللتين يبلغ فيهما الأمين العام الجمعية العامة باستقالة السيد هدايت (إندونيسيا) من لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وبترشيح السيد سيال (باكستان) لشغل ما تبقى من مدة عضوية السيد هدايت. وأضافت قائلة إنه بما أنه ليس ثمة مرشح آخر، فإنها ستعتبر أن اللجنة ترغب في توصية الجمعية العامة بتعيين السيد سيال في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لمدة تبدأ في تاريخ تعيينه وتنقضي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

١٢ - وأوصي بتعيين السيد سيال (باكستان) في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)

١٣ - **السيد فريد** (مدير مكتب الشؤون المشتركة فيما بين الوكالات): ذكر بأن الأمانة العامة كان قد طُلب منها إعداد أجوبة خطية على الأسئلة التي طرحتها الوفود أثناء المناقشة العامة للجنة بشأن هذا البند. وتركز الوثيقة، التي سيجري تعميمها، على الاستعراض المتقرح للجنة الخدمة المدنية الدولية، مع شرح الغرض من هذا الاستعراض، وصلاحيات فريق الاستعراض، ومعايير اختيار أعضاء فريق الاستعراض. وفقا للممارسة المعمول بها، ستعد الأمانة العامة بيانا عن الآثار المالية. وترد معلومات أساسية مفيدة في الوثيقة ACC/1995/23، التي تناولت فيها لجنة التنسيق

الإدارية مسألة الحاجة إلى تعزيز النظام الموحد. ويتعين أن يؤخذ في الاعتبار أن عملية الاستعراض هذه ستكون عملية تطلعية ولا يقصد بها أن تكون عملية فحص للجنة الخدمة المدنية الدولية.

١٤ - **السيد كوريل** (وكيل الأمين العام، المستشار القانوني): قال إنه أحاط علما بالشواغل التي أعبر عنها عدد من الوفود فيما يتعلق بالتعديل المقترح للنظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية الذي سيسمح للجنة والمنظمات المشاركة أن تلتمس فتاوى نم فريق استشاري مخصص بشان قانونية المقررات أو التوصيات التي تتخذها اللجنة. وأضاف قائلا إنه يود أن يطمئن هذه الوفود إلى أن التعديل المقترح لا يقصد به أن ينطوي على أي نقد للجنة الخدمة المدنية الدولية. ومع ذلك، فغن رد مقررات اللجنة من قبل المحاكم الإدارية يمكن أن ينتج عنه تكبد نفقات وجهود إدارية كبيرة. وقد خلص المستشارون القانونيون لمنظومة الأمم المتحدة، بعد دراستهم لهذه المسألة، إلى أن إنشاء أفرقة استشارية سيكون أفضل وسيلة لمعالجة هذه المشكلة. فالفتاوى التي ستصدرها هذه الأفرقة التي ستضم قضاة من المحكمة الإدارية للأمم المتحدة والمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، رغم أنها ليست ملزمة للمحاكم الإدارية، ستوفر مع ذلك توجيهات يعتد بها فيما يتعلق بقانونية مقررات اللجنة. ولن تكون لهذا المقترح آثار مالية كبيرة، إذ أن هذه الأفرقة ستدعى إلى الانعقاد بصفة استثنائية. وأوضح أن المفهوم لديه هو أن لجنة الخدمة المدنية الدولية، التي عارضت في بادئ الأمر التعديل المقترح لنظامها الأساسي، قد اتخذت بعد ذلك موقفا أكثر إيجابية.

١٥ - **السيد بلحاج عمور** (رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية): قال إن آراء اللجنة بشأن إنشاء فرقة استشارية مبينة بوضوح في تقريرها (A/54/30) وأنها لم تتغير. وأوضح أن اللجنة ترى أن إنشاء هذه الأفرقة لن يمون مفيدا على أي نحو.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجين المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع) (A/54/6/Rev.1 و A/54/7 و A/54/16)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (تابع)

الباب ١٠ - أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية (تابع)

الباب ١١ ألف - التجارة والتنمية (تابع)

١٦ - **السيد دن هارتوغ** (البرازيل): تكلم عن الباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة، فأعرب عن القلق إزاء تناقص مستويات الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة لتمويل الأنشطة الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، وأهاب بالمانحين أن يواصلوا تقديم الدعم لتلك الأنشطة. أما الجوانب البرنامجية لمقترح الميزانية فقال إنها مُرضية وإن السرد البرنامجي لا يحتاج إلا إلى تعديلات طفيفة.

١٧ - وأعرب عن أمل وفده في ألا يؤثر النقصان في عدد الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية في إطار الباب ٩ تأثيرا سلبيا على تنفيذ الأنشطة المقررة وينبغي على الأمانة العامة أن تبذل مزيدا من الجهد لخفض معدل الشواغر في الفئة الفنية ليصل إلى المستوى العام المتفق عليه. وقال إن الترتيبات غير الراسخة لتمويل مكتب الشؤون المشتركة فيما بين الوكالات تشكل مصدرا آخر للقلق لدى وفده.

١٨ - واستطرد قائلا إن البرازيل تشاطر الأمانة العامة رأيها بأن المشاركة المتزايدة للمنظمات غير الحكومية في أنشطة الأمم المتحدة تقتضي زيادة الموارد المخصصة لدائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية. وقال إن بلده يؤيد أيضا

ملاحظات اللجنة الاستشارية بشأن الحاجة إلى زيادة مشاركة الهيئات الحكومية الدولية في صياغة برامج العمل، وبخاصة في مجال المنشورات.

١٩ - وتطرق إلى الباب ١١ ألف فلاحظ أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) قام بدور قيّم للغاية في الجولات السابقة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وأنه يركز أنشطته حاليا على البرامج الخاصة لفائدة أقل البلدان نموا وأفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية، ونقل التكنولوجيا، والاستثمارات في البلدان النامية. وما برح الأونكتاد يقدم أيضا مساهمة هامة في تحليل الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية ويساعد البلدان النامية على اكتساب فهم أفضل لتعقيدات العولمة الاقتصادية وآثارها على صياغة سياسات واستراتيجيات وطنية ودولية أكثر فعالية للتعامل مع هذه الظاهرة. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج عمل الأونكتاد متسق اتساقا كاملا مع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ (A/53/6/Rev.1)، التي هي بمثابة الإطار لمقترحات الميزانية الحالية.

٢٠ - وأعلن أن وفده يتفق مع استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ١١ ألف ومع تعليقات اللجنة الاستشارية عليها. وقال إن مستوى الموارد المقترح تخصيصها للأونكتاد لا يبدو كافيا بالنظر إلى برنامج عمله المثقل بالمهام. ومن ثم ينبغي أن تظل أي وفورات يتم تحقيقها، داخل المنظمة.

٢١ - **السيد ني** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يشعر بخيبة الأمل إزاء أداء الأونكتاد، وبخاصة حالات قصوره الإداري وانعدام المساءلة الإدارية. وأضاف قائلا إنه يتعين معالجة هذه النقائص الجوهرية قبل أن يتسنى للولايات المتحدة النظر في تأييد تخصيص أي موارد إضافية في إطار الباب ١١ ألف.

٢٢ - **السيد بيرتون** (كندا): تساءل عن مدى استخدام مركز مؤتمرات الأمم المتحدة في بانكوك في أعمال الدورة العاشرة للأونكتاد، المقرر أن تعقد في بانكوك في عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالاحتياجات المقترحة لدعم البرنامج سيكون من المفيد الحصول على تحليل للنواتج المتوقعة من خدمات دعم الهيئات الحكومية الدولية وخدمات الدعم الإداري فضلا عن إيضاح العلاقة بين خدمات الدعم الإداري المشار إليها في إطار الباب ١١ ألف في الفقرة ١١ ألف - ٨٠ (ب) وخدمات الدعم الإداري المنصوص عليها في الأبواب ٢٧ ألف و ٢٧ باء و ٢٧ جيم و ٢٧ هاء. ونبه إلى أن هذه الأبواب الأخيرة تمثل جميعها بنودا كبيرة من الميزانية، وأن وفده يتساءل عن احتمال وجود شيء من الازدواج في هذا الصدد.

٢٣ - **السيد كوندو** (اليابان): تكلم عن الباب ١١ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة فقال إنه ينبغي تعزيز أمانة الأونكتاد عن طريق إعادة توزيع بعض الموارد القائمة وزيادة المساءلة الإدارية وبالنظر إلى النقصان العام في موارد البرنامج، ذكر أن وفده قلق إزاء الوظيفة الإضافية المقترحة من فئة الخدمات العامة لمكتب الأمين العام للأونكتاد. وأعرب عن قلق وفده أيضا إزاء النقل المقترح لوظيفة واحدة برتبة ف - ٥ من البرنامج الفرعي ٣، الذي يتوقع أن يزداد فيه عبء العمل مع تواصل الأعمال التحضيرية للجولة المقبلة من المفاوضات التجارية العالمية، إلى البرنامج الفرعي ٢. وعلاوة على ذلك، أعرب عن تشكك وفده في قيمة إنتاج مواد مكلفة مثل الأفلام كجزء من الأعمال التحضيرية للدورة العاشرة للأونكتاد. وقد يكون من الأجدى من حيث التكاليف استخدام صفحات الاستقبال على الموقع الشبكي، التي يمكن أيضا استنساخها من على الشبكة وإتاحتها للمقيمين في المناطق التي يتعذر فيها الوصول إلى شبكة الإنترنت. واختتم كلامه قائلا إنه بالنظر إلى

الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية ذات الوضع السيئ جغرافيا، ينبغي تعزيز مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية باستخدام الموارد الناتجة عن الوفورات المحققة أثناء فترة السنتين الحالية أو عن التخفيضات في البرامج الفرعية الأخرى.

٢٤ - **السيد الغزالي** (السودان): قال إن وفده يؤيد البيانات التي أدلى بها ممثل غيانا، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل بنغلاديش، منسق أقل البلدان نموا، فيما يتعلق بزيادة الدعم لبرامج الأونكتاد التي تستهدف خدمة أقل البلدان نموا. وأضاف قائلا إن من الضروري أن تتوفر للأونكتاد الموارد المالية اللازمة لمواصلة تقديم مساعدته القيِّمة للبلدان النامية، مثل بلده هو، التي ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٢٥ - **السيد الجمال** (مصر): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأردف قائلا إن ما يقوم به الأونكتاد من عمل في أفريقيا ذو قيمة عظمى، ولكن لم يخصص له من الموارد المالية والبشرية ما يتناسب مع ذلك المستوى. وأعرب عن قلقه مما سيترتب على أي تخفيض في ميزانية الأونكتاد من تأثير على قدرته على القيام بمهمته: فقد خفضت بالفعل مشاركته في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وأعرب عن تأييده لمطالبة مجموعة الـ ٧٧ والصين بإعادة المسؤولية عن البرنامج الخاص لأفريقيا إلى الأونكتاد وبأن يمنح ما يكفي من الموارد المالية والبشرية.

٢٦ - **السيد غيتاشيو** (إثيوبيا): تكلم عن الباب ١١ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة فقال إن الزيادة الضئيلة بنسبة ٠,٤ في المائة في الميزانية العادية للأونكتاد غير كافية بالنظر إلى الخدمات التي يتوقع من هذه المنظمة تقديمها إلى البلدان النامية، وبخاصة بلدان أفريقيا. وذكر أن وفده يشاطر اللجنة الاستشارية رأيها الذي مؤداه أن قدرة مكتب المنسق الخاص على تنسيق الأنشطة والبرامج المتعلقة بأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية لم تعالج معالجة مرضية. وقال إن وفده لديه بعض الشواغل أيضا إزاء آلية المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي سيعقد في عام ٢٠٠١، بما في ذلك الأنشطة التحضيرية، وإنه يطلب معلومات إضافية عن هذه الآلية المقترحة. ومن بواعث القلق الأخرى استمرار ارتفاع معدل الشواغر في الأونكتاد. وفي الواقع أن موضوع المستشارين ينبغي أن ينظر إليه في سياق ارتفاع معدل الشواغر في المنظمة.

٢٧ - **السيدة صن منكن** (الصين): قالت إن وفدها يولي أهمية كبيرة لعمل الأونكتاد الذي هو جهة التنسيق داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة للقضايا الإنمائية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وذكرت أنه يؤيد بالتالي توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ١١ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة، ويأمل أن تتاح الموارد الكافية لتنفيذها. بيد أنها أعربت عن قلق وفدها إزاء مستوى الموارد المطلوبة للاستعانة بالخبراء والمستشارين وإزاء ارتفاع معدل الشواغر في الأونكتاد. وقالت إنها ترحب بتلقي رد من الأمانة العامة بشأن تلك الشواغل.

٢٨ - **السيد مور** (جزر البهاما): تكلم نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة بشأن الباب ١١ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة فقال إن عمل الأونكتاد يتسم بأهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية عامة وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية خاصة. وأردف قائلا إن الأونكتاد، بوصفه جهة التنسيق داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة للقضايا الإنمائية والقضايا المترابطة في مجالات

التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، ما فتئ يوفر للبلدان النامية أعمالا تحليلية بالغة الأهمية في المجالات الأساسية للتنمية ويوفر لها من التعاون التقني ما هي في أمس الحاجة إليه. وعلى وجه التحديد، يساعد الأونكتاد الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات تيسير سبل التجارة والوصول إلى الأسواق، والتنويع، والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وتسوية المنازعات التجارية، والاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٩ - وأوضح أن هذا يجعل تحالف الدول الجزرية الصغيرة يشعر بخيبة أمل شديدة إزاء تناقص مستوى الموارد المقترحة للأنشطة المرتبطة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي حين أن الأونكتاد ككل قد تعرض لتخفيضات لم يسبق لها مثيل في عدد الموظفين، فإن الأنشطة المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية هي التي تضررت أكبر الضرر. ومع التنامي السريع لظاهرة العولمة التي تشمل العالم بأسره، أصبحت توقعات التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية متوقفة على نوع الدعم الذي تتلقاه من الأونكتاد. وبالتالي فإن من واجب اللجنة ومسؤوليتها أن توفر لمكتب المنسق الخاص الموارد الكافية للاضطلاع بأنشطته.

٣٠ - **السيدة بويرغو رودريغز** (كوبا): قالت إنه بالنظر إلى الدور الحاسم الذي يقوم به الأونكتاد والأهمية التي أولتها الجمعية العامة لأنشطة هذه المنظمة، فإن وفدها يساوره القلق إزاء المستوى المنخفض للموارد المخصصة للباب ١١ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة. وتساءلت في هذا الصدد، إن كان مجلس التجارة والتنمية قد نظر في برنامج عمل الأونكتاد.

٣١ - وبالإضافة إلى ذلك، أعربت عن رغبة وفدها في معرفة المعايير التي استخدمت لتحديد عدد اجتماعات الخبراء المشار إليها في الفقرة ١١ ألف - ١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة؛ ولماذا لم تدرج تكاليف سفر الأمين العام للأونكتاد في الباب ١؛ وما هو سبب التخفيض المقترح في تكاليف السفر بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛ وما إن كان تخفيض نفقات التشغيل العامة بمبلغ ٨٠٠ ٣٢ دولار سيؤثر على التحضير للدورة العاشرة للمؤتمر؛ ولماذا اقتُرح هذا التخفيض.

٣٢ - واستطردت قائلة إن بعض المخصصات المقترحة في إطار مختلف البرامج الفرعية ليس متسقا مع الولايات المسندة إلى الأونكتاد. وذكرت أنه لا توجد معلومات عن الموارد التي اقترحت للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي هو أحد الأهداف الأساسية لبرنامج عمل الأونكتاد. وفي إطار البرنامج الفرعي ٥، أعربت عن قلق وفدها إزاء انخفاض مستوى الموارد المخصصة للأنشطة المتصلة بأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية. وذكرت في الختام، أنه خلافا لأحكام الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، لم تُقترح أي وظائف إضافية فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

٣٣ - **السيد يوسف** (جمهورية تترانيا المتحدة): تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون في شرق أفريقيا، وهي أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وكينيا، فقال إن الوفود الثلاثة تتفق مع البيان الذي أدلت به غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر أن هذه الوفود تريد أن تؤكد من جديد الأهمية التي توليها لمكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية. وأشار إلى أن هذا المكتب يعاني نقصا جسيما في الملاك: فمن المتعين على موظفيه العشرة من الفئة الفنية أن يتعاملوا مع ٩٥ دولة، تعتمد كلها على المكتب في الدفاع عن مصالحها. وأشار إلى أن حجم العمل الإداري ذاته يتجاوز طاقة الموظفين، ناهيك عن المسائل الفنية. وعلاوة على ذلك، فإن سبعا فقط من الوظائف العشرة هي المشغولة بموظفين. ولكي

يعمل المكتب بصورة فعالة، فإنه يحتاج إلى ملاك قدره ٢٠ موظفا على الأقل من الفئة الفنية.

٣٤ - واستطرد قائلا إن الفكرة التي مؤداها أن أقل البلدان نموا تشكل قضية واحدة في القطاعات المتعددة لم تعد فكرة مجدية؛ فعلى سبيل المثال، يواجه المكتب صعوبات في إقناع شُعب الأونكتاد بالقيام بأمور ذات أولوية بالنسبة لتلك البلدان. وأشار إلى أن التنسيق أمر مستحيل إذا لم يتوافر له الموظفون الأكفاء: ولذلك ينبغي إنشاء ١٠ وظائف إضافية لتمكين المكتب من تنسيق ما يجري داخل الأونكتاد. وذكر أن الميزانية التي قدمتها الأمانة العامة لا تعكس احتياجات المكتب ولا الاقتراحات التي تقدمت بها البعثات الموجودة في جنيف.

٣٥ - وأردف قائلا إن العمل الفني الموكل إلى المكتب يشكل مهمة ضخمة. وفي عام ١٩٩٠، كان يوجد لدى شعبة أقل البلدان نموا التابعة للأونكتاد ٣٨ موظفا من الفئة الفنية؛ ولا يوجد بها حاليا سوى عشرة من هؤلاء. وتساءل قائلا كيف يمكنهم العمل في تنظيم الدورة العاشرة للأونكتاد والقيام في الوقت ذاته بعملهم المعتاد، ولذلك فإنه ينبغي زيادة الموارد المبينة في مقترحات الميزانية بنسبة الضعف على أقل تقدير.

٣٦ - **السيد شاندرا** (الهند): قال إن وفده متفق مع شتى البيانات التي أدلت بها غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وإنه يؤيد تعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق.

٣٧ - وأشار إلى الباب ١٠ فقال إن أفضل النوايا التي تريد تنمية أفريقيا اقتصاديا ستظل بلا جدوى ما لم تكن مقترنة بما يناسب ذلك من الموارد. وقد قدرت احتياجات أفريقيا من الموارد المالية الخارجية بثلاثين بليون دولار بالنسبة لعام ١٩٩٢، مع زيادة سنوية قدرها على الأقل ٤ في المائة. وأوضح أن الاحتياجات اليوم أصبحت أكبر بكثير، لكن تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل يتناقص بشكل مطرد. وأشار إلى أن صافي تحويل الموارد من أفريقيا إلى الخارج يقدر الآن بنسبة ٢٥ في المائة من المدخرات الداخلية. وقال إن وفده يلاحظ تحسن التنسيق في نظام الأمم المتحدة لتنفيذ البرنامج الجديد للتنمية، إلا أن هذا التنسيق لا جدوى منه حيث غدا المانحون يتخذون بصورة متزايدة إجراءات انفرادية. ومن ثم فإن القضية الحاسمة المتمثلة في ضمان الملكية التامة للمشاريع الإنمائية من خلال إشراك جميع البلدان المستفيدة منها جديرة بأن تكون في أعلى سلم الأولويات. وأشار إلى أن المقترحات التي صاغتها البلدان الأفريقية والواردة في وثيقة الميزانية ينبغي دعمها عن طريق زيادة الموارد المالية والبشرية المخصصة لها.

٣٨ - **السيد داكا** (زامبيا): قال إن وفده متفق مع البيانات التي أدلت بها غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبنغلاديش نيابة عن أقل البلدان نموا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية نيابة عن البلدان غير الساحلية. وذكر أن الوضع داخل مكتب المنسق الخاص واضح تمام الوضوح: فنظرا إلى عبء العمل الملقى على عاتق المكتب يتعين زيادة الموارد البشرية المخصصة له.

٣٩ - **السيد ساك** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إن مقترحات الميزانية المخصصة للأونكتاد تعكس زيادة حقيقية في الموارد نسبتها ٠,٤ في المائة، وهي نسبة أعلى قليلا من مستوى الزيادة في الميزانية برمتها. وقد قال متكلمون عديدون إن الاعتمادات ليست كافية. وفي حقيقة الأمر، إن مستوى الموارد الحقيقية يماثل تقريبا مستواها في فترة السنتين الحالية، التي ألغيت فيها ٤٣ وظيفة. وأوضح بأن الدورة التاسعة للأونكتاد أفضت إلى إعادة هيكلة العمل وجدول ملاك الوظائف في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، مع ما نتج عن ذلك من تخفيضات في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

وأشار إلى أنه لم يتح بعد تقرير لأداء الميزانية عن فترة السنتين بكاملها، ولكن من الواضح أن بعض البرامج الفرعية لم تتلق مستحقاتها، وبخاصة البرنامج الفرعي ٥. وتوقع أن ترسل الجمعية العامة رسالة مناسبة في هذا الصدد إلى الدورة العاشرة للأونكتاد عقب استعراضها للميزانية.

٤٠ - وأشار إلى أنه لا توجد تخفيضات في الوظائف من هذا القبيل في إطار الباب ١١ ألف. وذكر أن مستوى الملاك المقترح لمكتب المنسق الخاص هو نفس مستوى فترة السنتين الحالية، لكنه أقر بأن الأونكتاد توجد فيه معدلات شواغر مرتفعة نسبيا في وظائف الفئة الفنية والفئات العليا. وأوضح أن المستشارين والخبراء لا يستخدمون لملء الوظائف الشاغرة بل لتكملة الموظفين الدائمين فحسب؛ وأنهم لا يستطيعون إصلاح أي عيوب هيكلية.

٤١ - وتطرق إلى موضوع استخدام المدخرات فقال إنه في نهاية فترة السنتين ١٩٩٦- ١٩٩٧، وضعت الجمعية العامة ترتيبا خاصا يتاح بمقتضاه للأونكتاد ما يقرب من ٥ ملايين دولار من المدخرات في فترة السنتين الحالية من أجل تعزيز برنامج عمله. وهناك تقرير عن هذا الموضوع سيكون متاحا في غضون الأيام القليلة المقبلة وسيبين أن حوالي ٣,٨ ملايين دولار من ذلك المبلغ قد استخدمت. وكان هذا الترتيب ترتيبا استثنائيا لتلبية الاحتياجات الخاصة للأونكتاد. وإذا أُريد، كما اقترحت بعض الوفود، استخدام مدخرات من فترة السنتين الحالية على نحو مماثل، فيتعين أن تضع الجمعية العامة ترتيبا استثنائيا آخر. وفي الواقع أن الأنشطة التي تمول على هذا النحو قصيرة الأجل ولا تصحح هي الأخرى أي عيوب هيكلية.

٤٢ - وأشار إلى أنه لا خلاف على ضرورة اعتماد مبلغ لسفر الأمين العام للأمم المتحدة لحضور الدورة العاشرة للأونكتاد. وقد اتخذ قرار لوضع هذه التكاليف، كما في حالات مماثلة أخرى، في الباب المخصص للأونكتاد. وذكر أن المؤتمر المعني بالممارسات التجارية التقييدية تنظمه أمانة الأونكتاد على أساس استعراض للترتيبات ذات الصلة من قبل مجلس التجارة والتنمية. وعلاوة على ذلك، استعرضت فرقة العمل التابعة للأونكتاد والمعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية برنامج العمل الوارد في الباب ١١ ألف قبل تقديمه إلى المجلس للموافقة عليه؛ وقد أعد البرنامج على أساس المبادئ التوجيهية التي وضعتها الجمعية العامة فيما يتعلق بالميزانية.

٤٣ - وذكر أن انعقاد الدورة العاشرة للأونكتاد يتم في بانكوك بدعوة من الحكومة التايلندية وأن الدورة ستستخدم الموارد والمرافق التي توفرها الحكومة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٤٤ - وفيما يتعلق بالتوزيع الوارد لأموال دعم البرنامج في الفقرة ١١ ألف - ٨٠ والجدول ١١ ألف - ٧، نصح بتوخي الحذر عند مقارنة أرقام دعم البرنامج في مختلف أبواب الميزانية لأن الوحدات المختلفة لها بنيات مختلفة. فدعم برنامج الأونكتاد يشمل، بالإضافة إلى الخدمات الإدارية المحضة، خدمات في مجالات أخرى كانت ستدرج في بند التوجيه التنفيذي والإدارة وفي حالة أبواب أخرى. وقال إنه سيحاول تقديم التوزيع المطلوب لعناصر الدعم الحكومية الدولية والإدارية؛ وأشار إلى أن هذه عملية صعبة لأن توزيع الخدمات التي تقدمها وحدة تنظيمية واحدة يستلزم قدرا من الاجتهاد في تقدير الأجزاء المختلفة من وقت عمل الموظفين.

٤٥ - وأعلن أنه سيقدم أثناء المشاورات غير الرسمية أجوبة على عدد من الأسئلة التفصيلية الأخرى بشأن فقرات أو جداول بعينها.

٤٦ - **السيدة بويرغو رودريغز** (كوبا): قالت إنه ليس واضحا لديها بعد سبب وضع الاعتماد الخاص بسفر الأمين

العام في الباب ١١ ألف بدلا من وضعه في الباب ١. وأعربت عن أملها في تقديم مزيد من التفاصيل فيما بعد. وأشارت إلى أن وفدها أحاط علما بتعليقات مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية بشأن المؤتمر المعني بالممارسات التجارية التقييدية، لكنه يود التأكد منه من أن مجلس التجارة والتنمية قد أيد بالفعل مقترحات فرقة العمل. و لم يرد في أي موضع من وثائق الميزانية ما يتعين على الأمانة العامة عمله فيما يتعلق بهذا المؤتمر؛ وقالت إن هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من المناقشة.

٤٧ - وقالت إنها تأمل في أن يُنظر في التقرير المتعلق باستخدام المدخرات من فترات السنتين السابقة كجزء من استعراض اللجنة الرسمي للباب ١١ ألف.

٤٨ - وأوضحت أن وفدها مهتم بصورة خاصة بالبرنامج الفرعي ٥، وأنه يود من الأمانة العامة أن تذكر على وجه التحديد الموارد التي ستستخدم في الأنشطة المخصصة لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية.

٤٩ - وأشارت إلى أن قلق وفدها بشأن المعايير المستخدمة في إعادة توزيع الوظائف ووضع توصيفات المهام ينطبق بالمثل على الأونكتاد. وينبغي إدراج المعلومات المطلوبة في الأجوبة الخطية التي ستقدمها الأمانة العامة.

٥٠ - **الرئيسة:** قالت إنها تعتبر أن اللجنة أتمت قراءتها الأولى للباب ١١ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ وترغب في إحالة هذا الباب إلى المشاورات غير الرسمية لمواصلة النظر فيه.

٥١ - وقد تقرر ذلك.

٥٢ - تولى السيد درويش (مصر)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

الباب ١١ باء - مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية (تابع) (A/53/7/Add.15 و A/54/127)

٥٣ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى النظر في الباب ١١ باء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

٥٤ - **السيد تومو مونتي** (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق): قال إن لجنة البرنامج والتنسيق تواجه صعوبة حقيقية بشأن الباب ١١ باء: فقد طلبت الجمعية العامة أثناء دورتها الثالثة والخمسين أن يقدم برنامج مفصل بشأن مركز التجارة الدولية إلى الجمعية مباشرة أثناء الدورة الحالية؛ وبالتالي لم تستطع لجنة البرنامج والتنسيق دراسة السرد البرنامجي أو تقديم توصية إلى اللجنة الخامسة.

٥٥ - **السيد مكتفي** (الجزائر): قال إن وفده يؤيد من حيث المبدأ أنشطة مركز التجارة الدولية الذي تمثل ولايته أمرا هاما جدا بالنسبة للبلدان النامية. وأعرب عن أسف وفده لأن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن من التعليق على السرد البرنامجي للباب ١١ باء. وقال إن اللجنة الاستشارية ذكرت في تقريرها أن الإجراء الذي سبق أن أوصت به لم يتبع. وطلب تقديم تفسير لذلك.

٥٦ - **السيد داميكو** (البرازيل): قال إنه يود هو أيضا الحصول على تفسير لعدم اتباع الإجراء الموصى به. وأعرب عن تأييده لأنشطة مركز التجارة الدولية الرامية إلى بناء قدرة قطاع الأعمال التجارية في البلدان النامية، خصوصا في أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأعرب عن قلقه من ضآلة نسبة الزيادة الحقيقية في الموارد المطلوبة لفترة السنتين المقبلة، وهي ١,٤ في المائة، ودعا الأمانة العامة إلى كفالة تزويد مركز التجارة الدولية بالموارد الكافية.

٥٧ - **السيدة بويرغو رودريغز** (كوبا): طلبت الحصول على تفاصيل بشأن الصعوبات التي منعت لجنة البرنامج والتنسيق من النظر في الباب ١١ باء وتقديم توصيات بشأنه إلى الجمعية العامة. وأعربت عن قلقها من أن الإجراء الذي اتبع في إعداد مقترح الميزانية للباب ١١ باء لم يكن متسقا مع توصيات اللجنة الاستشارية التي أقرتها الجمعية العامة، ومن أن هذا المقترح لم يوضع على أساس المخطط بل كان سابقا له زمنيا (A/54/7، الفقرة رابعا - ٦٠). وقالت إنه ينبغي للأمانة العامة أن تقدم مزيدا من المعلومات لتوضيح هذا الوضع. وذكرت أن وفدها يولي أهمية خاصة لأنشطة المنظمة فيما يتعلق بالتجارة، بما فيها الأنشطة التي تندرج في إطار الباب ١١ باء.

٥٨ - **السيد ساك** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إن الجمعية العامة وافقت مؤخرا على ترتيبات جديدة يتعين اتباعها مع منظمة التجارة العالمية بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛ وقد وضعت هذه الترتيبات لأن منظمة التجارة العالمية تريد أن تمارس حقوقها كاملة بوصفها إحدى المنظمات الأصلية لمركز التجارة الدولية. وتتعلق الترتيبات بتسلسل إعداد مخطط الميزانية والميزانية المقترحة واستعراضهما من قبل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وبسبب ضيق الجدول الزمني المحدد للانتهاء من وضع الميزانية البرنامجية المقترحة، لم يُتوصل إلى اتفاق مع منظمة التجارة العالمية بشأن مخطط الميزانية لمركز التجارة الدولية قبل إتمام وضع المقترحات الأولية للميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وكما ذكر في الفقرة ١١ باء-٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/54/6 (المجلد الثاني))، فإن الطلب الحالي يتعلق بالإبقاء على أساس الموارد الحالي؛ والغرض منه هو مجرد حفظ الأموال اللازمة ريثما يتم وضع مقترح تفصيلي للميزانية سيقدم إلى اللجنة الاستشارية في دورتها المقبلة. وقد تم التوصل فيما بعد إلى اتفاق مع منظمة التجارة العالمية بشأن مخطط الميزانية لمركز التجارة الدولية، وأعقب ذلك بدء العمل في وضع مقترح تفصيلي للميزانية. وحظي هذا المقترح بدوره على الموافقة بوجه عام باستثناء عدد قليل من العناصر الثانوية التي يرجح أن تحل في المستقبل القريب. وما إن يُنتهى من وضع مقترح الميزانية التفصيلي، سيقدم في الشكل العادي متضمنا تفاصيل البرامج والنواتج وتوزيعا لأوجه الإنفاق.

٥٩ - **السيد مكتفي** (الجزائر): قال إن وفده كان قد وافق على الترتيبات الإدارية الجديدة المعتمدة بموجب مقرر الجمعية العامة ٥٣/٤١١ باء على أساس أن تنفيذها لن تكون له آثار سلبية. أعرب عن أسفه إزاء الوضع الراهن وعن أمله في أن يقدم مقترح الميزانية التفصيلي في أقرب وقت ممكن.

٦٠ - **السيدة بويرغو رودريغز** (كوبا): قالت إنها تتفق مع التعليقات التي أدلى بها ممثل الجزائر. وسألت عن الموعد الذي سيقدم فيه مقترح الميزانية الجديد للباب ١١ باء إلى الجمعية العامة.

٦١ - **السيد ساك** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إنه يرجح أن يكتمل وضع تلك الوثيقة وأن تتم ترجمتها وإصدارها بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

٦٢ - **الرئيس:** اقترح تعليق نظر اللجنة في الباب ١١ باء ريثما يتم تقديم الوثائق ذات الصلة.

٦٣ - وقد تقرر ذلك.

الباب ١٢ - البيئة (تابع)

الباب ١٣ - المستوطنات البشرية (تابع)

٦٤ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى النظر في البابين ١٢ و ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وفي هذا الصدد، وجه انتباه اللجنة إلى توصيات لجنة البرنامج

والتنسيق الواردة في الفقرة ٢٣٥ والفقرات من ٢٤٧ إلى ٢٤٩ على التوالي من تقريرها (A/54/16).

٦٥ - **السيد تومو مونتي** (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق): قال إن شكل الباب ١٢ ليس متسقا تماما مع شكل الأبواب الأخرى من الميزانية البرنامجية المقترحة وإنه لم يُقدِّم توزيع للموارد حسب البرامج الفرعية. وعلاوة على ذلك، فإنه بالنظر إلى الأوجه الأخرى للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، كانت لجنة البرنامج والتنسيق قد أوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إعادة صياغة سرد الباب ١٢ وفقا للصورة الموحدة للأبواب الأخرى وكفالة تقديم السرد المنقح إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية.

٦٦ - واسترسل قائلا إنه بالرغم من أن اللجنة الخامسة تلقت السرد المعادة صياغته (A/C.5/54/20)، فإنها لم تنتفع بتعليقات لجنة البرنامج والتنسيق. ومن ثم، ينبغي لها أن تقيم السرد الجديد وفقا للمعايير التي تطبقها لجنة البرنامج والتنسيق: لا سيما التقيد بالأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم؛ والاتساق مع الخطة المتوسطة الأجل ومع المقررات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الأجهزة التشريعية؛ وتوخي الإيجاز والوضوح والدقة في صياغة السرد.

٦٧ - **السيد بارنويل** (غيانا): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فأعاد تأكيد أهمية إعلان نيروبي وتأييده لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه جهاز الأمم المتحدة الرئيسي الذي يعالج القضايا البيئية. كما أكد من جديد تأييده الكامل لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي يتخذ من نيروبي مقرا له، هو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأشار إلى ضرورة توفير الموارد الكافية لأعمال التنشيط الجارية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وجوب معالجة قضية المستوطنات الريفية في برنامج عمل المركز.

٦٨ - وأشار إلى أن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين، في اجتماعهم الوزاري السنوي الثالث والعشرين المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أحاطوا علما مع الارتياح باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٤٢/٥٣، الذي يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لإصلاح الأمم المتحدة في مجالي البيئة والمستوطنات البشرية. ودعا الوزراء إلى تنفيذ القرار تنفيذا فعالا وسريعا بهدف تعزيز فعالية وكفاءة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وأشار إلى أن عدم كفاية التمويل المتاح لهاتين المؤسستين في وقت تتناقص فيه الموارد الخارجة عن الميزانية أمر يبعث على القلق بشدة. ويتعين تزويد هاتين الهيئتين بالموارد المالية الكافية على نحو مستقر ومؤكد لتمكينهما من إنجاز أنشطتهما المقررة. وفي ختام كلامه، دعا إلى أنه ينبغي أن يعين فورا المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، برتبة وكيل للأمين العام، طبقا لقرار الجمعية العامة ذي الصلة.

٦٩ - **السيد أوادي** (كينيا): قال إنه يؤيد بالكامل البيان الذي أدلي به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأعرب عن خيبة أمله إزاء مقدار الموارد المطلوب في الميزانية العادية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، الذي يقل كثيرا عن المبالغ المخصصة لمكاتب الأمم المتحدة الأخرى. وتساءل عن سبب عدم الاهتمام بنداء مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الداعي إلى إجراء زيادة ملموسة في الاعتماد المخصص في الميزانية العادية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وذكر أن حوالي ٩٧ في المائة من الاحتياجات المتعلقة بميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ستمول من الموارد الخارجة عن الميزانية. بيد أنه لا بد من كفالة القدرة على التوقع وكفالة الاستقرار

فيما يتعلق بتمويل البرنامج. وينبغي مواصلة تعزيز أنشطة البرنامج المتعلقة بدعم نقل التكنولوجيا ووضع السياسات اللازمة لمعالجة الصلات المعقدة فيما بين التجارة والبيئة والتنمية، كما أن دور البرنامج في تعبئة وتنسيق الاستجابات لحالات الطوارئ البيئية، عملا بجدول أعمال القرن ٢١، أمر ذو أهمية حيوية.

٧٠ - وتساءل إن كان من السابق لأوانه اعتماد برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبرنامج عمل موجه نحو تحقيق النتائج بناء على مؤشرات الأداء، بالنظر إلى أن الجمعية العامة لم تتوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن هذا المفهوم. وتساءل أيضا عن سبب تخفيض رتب وظائف المديرين الإقليميين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بحجة ''تضخم الرتب العليا''، بينما لا تتخذ تدابير مماثلة بالنسبة للكيانات المشمولة في قطاعات أخرى تعاني من هذا التضخم ذاته، مثل قطاع حقوق الإنسان. وأعرب عن ترحيبه بالخطوات المتخذة لتحسين خدمات البيانات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. بيد أنه أعرب عن مشاركته في التحفظات الجدية التي أعرب عنها في جلسة سابقة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن التداول عن طريق الفيديو. وينبغي إجراء دراسة وافية بشأن مدى صلاحية هذا المشروع؛ وإلى أن يتم ذلك، يتعين رصد اعتماد في الميزانية لتقديم خدمات كاملة للترجمة الشفوية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وأعرب عن تأييده لتعليقات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات رابعا - ٦٨ ورابعا - ٧٠ ورابعا - ٧٢ من تقريرها (A/54/7)، وبخاصة التوصية الواردة في الفقرة رابعا - ٦٣، التي مفادها أن يحصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على حصته العادلة من الأموال المردودة من أمانات الاتفاقيات، وقدرها ثلاثمائة مليون دولار.

٧١ - وتطرق إلى الباب ١٣، فأشار إلى أن نسبة ٨٦ في المائة من الموارد المخصصة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يتوقع أن تستمد من الموارد الخارجة عن الميزانية، على الرغم من أن هذا المركز له دور حاسم طبقا لولايته المعززة. ومما يعيق قدرة المركز على تنفيذ جميع برامجه بصورة عادلة وعلى قدم المساواة أن هذه المنح أصبحت تخصص بصورة متزايدة لأنشطة بعينها. وبالتالي ينبغي زيادة حصة موارد الميزانية العادية في ميزانية المركز، بالنظر خصوصا إلى النتائج المخيبة للآمال التي أسفر عنها مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد مؤخرا. وقد أكدت لجنة البرنامج والتنسيق على هذه المسألة في الفقرة ٢٤٤ من تقريرها (A/54/16). وأثنى على المركز لتنفيذه إصلاحات بالغة الأثر، وأكد على أهمية تزويده بالموارد الكافية من أجل الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية التي ستعقد في عام ٢٠٠١ بشأن تنفيذ جدول أعمال الموئل. وأعرب في ختام كلامه عن موافقته على وجوب تعيين المدير التنفيذي للمركز على الفور برتبة وكيل للأمين العام.

٧٢ - **السيد ني** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه يؤيد الجهود المبذولة من أجل تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي إجراء التغييرات التي اقترحها المدير التنفيذي الجديد لبرنامج العمل والميزانية في آخر دورة لمجلس إدارة البرنامج. وينبغي للبرنامج أن يركز على مهامه الأساسية، مثل الرصد والتقييم، وأن يدعم المفاوضات الدولية بشأن القضايا المتعلقة بالمواد الكيميائية. وذكر أن الفقرة ١٢-٣٥ من مقترح الميزانية تشير إلى تعبئة وتنسيق الاستجابات الدولية لحالات الطوارئ البيئية؛ واقترح إضافة عبارة ''بالتنسيق مع الوكالات الأخرى ذات الصلة''، بالنظر إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليست له ولاية تخول له القيام بتلك المهمة وحده. وأشار إلى أن الأعمال المتعلقة بالإدارة الحضرية الوارد بيانها في الفقرات ١٢-٥٢ من (أ) إلى (د) فطالب بأن يكون عمل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مأخوذا في الاعتبار في تلك الأعمال لتجنب الازدواج في هذا المجال.

٧٣ - وأعرب عن ارتياح وفده بوجه عام لمقترح الميزانية الخاص بالباب ١٣. وطلب تفسيرا للزيادة الكبيرة في التمويل المطلوب للمستشارين والخبراء (A/54/6 (المجلد الثاني، الجدول ١٣-٢)). وقال إن التقرير المتعلق بالموارد الجديدة والإضافية اللازمة لتنفيذ جدول أعمال الموئل، المشار إليه في الفقرة ١٣-٤٤ (أ) '١' لم تأذن به الوفود. وينبغي للوثيقة الشاملة المتعلقة بالدورة الاستثنائية أن تأخذ في الحسبان كامل نطاق قضايا تعبئة الموارد، ولكن لا ينبغي إعداد تقرير مستقل عن ذلك الموضوع.

٧٤ - **السيد كوندو** (اليابان): أثنى على حكومة كينيا لاستضافتها جهازين هامين هما برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وأعرب عن ترحيبه بالسرد المعادة صياغته للباب ١٢ على أساس توصيات لجنة البرنامج والتنسيق، وعن تأييده لآراء اللجنة الاستشارية بشأن الحاجة إلى الشفافية فيما يتعلق بهيئات الإدارة الخاصة بمختلف الاتفاقيات. وينبغي تعديل هيكل برنامج الأمم المتحدة للبيئة المثقل بالرتب الكبيرة في إطار الميزانية البرنامجية المقبلة. وطلب توضيحا للمشكلة المحددة في الفقرة رابعا - ٧٢ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/54/7). وأعرب عن أمله في أن تؤدي إعادة هيكلة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، المشار إليها في الفقرة ٢٢٩ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/54/16) ، إلى تعزيز فعالية برنامج الأمم المتحدة للبيئة. بيد أنه تساءل عن مدى الحاجة إلى تخصيص وظيفة يشغلها متحدث رسمي، بالنظر إلى وجوب اتباع نهج الإدماج بقدر أكبر فيما يتعلق بأنشطة الإعلام.

٧٥ - وفيما يتعلق بالباب ١٣، ذكر أنه يؤيد ما تطالب به اللجنة الاستشارية من التحديد الواضح لتكاليف دعم البرنامج والرصد الدقيق لتكاليف الإدارة والتنظيم لكفالة أن يتاح للمشاريع مزيد من الموارد المساهم بها في مؤسسة الموئل (A/54/7، الفقرة رابعا - ٧٩).

٧٦ - **السيد أوداغا - جالومايو** (أوغندا): قال إنه يؤيد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق، فضلا عن البيانين اللذين أدلى بهما ممثل غيانا، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل كينيا. وذكر أن وثيقة الميزانية المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة لا تتسم بالشفافية ولا بالتبسيط، كما أن مصطلحاتها ليست مطابقة للمصطلحات التي وافقت عليها الجمعية العامة. واسترسل قائلا إن مقترح الميزانية يجعل من الصعب تقييم مدى كفاية الموارد المطلوبة لتغطية تكاليف الدعم التنظيمي والإداري فيما يتعلق ببرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإن أسباب إجراء تغييرات في مستويات الموارد ليست مبينة بوضوح. وينبغي توضيح هذا المقترح لتمكين اللجنة الخامسة من تحديد ما هو مقترح وما يمكن إنجازه في حدود الموارد المطلوبة. وفي المقترح الحالي، أطلق مصطلح البرامج الفرعية على ما يسمى عادة بالبرامج، بينما وُصفت البرامج الفرعية بأنها عناصر. وذكر أنه لا يفهم الكيفية التي تُعرَّف بها الأهداف والنواتج والأنشطة ومؤشرات الأداء فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٧٧ - وأضاف أنه يتفق مع الآراء التي أعرب عنها وفدا غيانا وكينيا فيما يتعلق بعدم الموثوقية وعدم القابلية للتنبؤ اللذين يكتنفان أساس موارد البرنامج، حيث أنه يتألف أساسا من أموال خارجة عن الميزانية. ولا تعكس هذه الحالة دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعريف الوارد له في إعلان نيروبي، الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة. ولاحظ أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي أنيطت به المسؤولية عن إدارة الميزانية وملاك الوظائف وتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات وتقديم الدعم الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولأمانات الاتفاقيات، وتساءل عن الكيفية التي ستغطى بها هذه التكاليف، حيث أن الميزانية المقترحة تبدو غير كافية. وأعرب في ختام كلامه عن أمله في أن تتخذ تدابير عاجلة لتجنب التعقيد والازدواج في

إجراءات أجهزة التعيين والترقية الخاصة بالكيانات التي مقرها نيروبي.

٧٨ - **السيد سيال** (باكستان): قال إنه يؤيد البيان الذي أُدلي به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فضلا عن البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا أوغندا وكينيا. وطلب من الأمانة العامة أن توضح لماذا تنعكس في البابين ١٢ و ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة توصيات لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لم توافق عليها بعد الجمعية العامة.

٧٩ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): قال إن الاعتماد الكبير على الموارد الخارجة عن الميزانية في مقترح الميزانية الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة يعكس مقررا اتخذته الجمعية العامة عندما أنشأت هذا البرنامج وصندوق البيئة. فقد نص قرارها ٢٩٩٧ (د - ٢٧) على ألا تمول من الميزانية العادية إلا خدمة المؤتمرات وأمانة صغيرة، بينما يمول برنامج العمل من صندوق البيئة. وفيما يتعلق بالموارد التي تمكّن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي من تقديم الخدمات الإدارية إلى أمانات الاتفاقيات، ستتحمل أمانات الاتفاقيات تلك التكاليف، على النحو المبين في الباب ٢٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة. ويرد تفسير الزيادة الكبيرة في الموارد المخصصة للمستشارين في مقترح الميزانية الخاص بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في السرد المتعلق بذلك الباب. الذي يبين أن العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية التي ستعقد في عام ٢٠٠١ ستستلزم عقد اجتماع لفريق خبراء مخصص. أما التدابير المتعلقة بالتعزيز الشامل لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي فستعالج في سياق الباب ٢٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠